



الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
أمانة استشراف المستقبل والمتابعة

[إدارة استشراف المستقبل]

قسم: رصد المتغيرات الإقليمية والعالمية

سلسلة: أوراق مفاهيمية

الجريمة المنظمة

Organized Crime



- فبراير 2013 -

فريق العمل

إشراف :

مدير إدارة استشراف المستقبل
خبير - إدارة استشراف المستقبل
رئيس الفريق- باحث اجتماعي

إقبال ناصر الطليحي
د.محمد ماجد خشبة
لطيفه عبدالله العبدالله

الفريق البحثي :

محلل إحصاء
باحث سياسي
باحث سياسي

شيماء عدنان العميري
منى مبارك بن على
عبدالله فهد العنزي

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات	التسلسل
4	مقدمة	
أولا : الجريمة المنظمة – المفاهيم والسياق التاريخي والانعكاسات السلبية		
6	المفاهيم المتعلقة بالجريمة المنظمة	1
8	السياق التاريخي لنشأة وتطور الجريمة المنظمة	2
9	الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة	3
ثانيا : الأوضاع والخبرات العالمية والعربية بخصوص الجريمة المنظمة		
12	الأوضاع العالمية للجريمة المنظمة ودور الأمم المتحدة	1
19	خبرات عالمية في التعامل مع الجريمة المنظمة	2
21	خبرات عربية / خليجية في التعامل مع الجريمة المنظمة	3
ثالثا : دولة الكويت والجريمة المنظمة		
24	موقف دولة الكويت من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالجريمة المنظمة	1
26	الإجراءات والمبادرات المحلية ذات الصلة بالجريمة المنظمة في دولة الكويت	2
28	قائمة المصادر	

مقدمة

تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود أحد أهم التحديات التي تواجه كافة دول العالم، ويجسم [مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة- UNODC] خطورة الجريمة العابرة للحدود في نشرة حديثة (مركز أنباء الأمم المتحدة، 2012) تشير إلى أن عائدات الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تقدر بنحو 870 مليار دولار سنويا. كما يشير المكتب إلى أن الرقم المذكور يمثل ستة أضعاف المساعدات الإنمائية لدول العالم، وحوالي 1.5% من مجموع الناتج القومي الإجمالي العالمي، و7% من صادرات العالم.

كما تحذر تقارير عالمية أخرى، من تصاعد الانعكاسات والتهديدات السلبية المستقبلية لهذه الجرائم على كافة دول العالم، وعلى الأخص في غياب إستراتيجية عالمية فعالة للتعامل مع هذا التهديد العالمي. (جلين وآخرين، 2011)

وقد أدركت دول العالم متأخرا خطورة هذا النوع من الجرائم، وقامت بالتوقيع عام 2000 على [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية]، وتقوم الأمم المتحدة بمراجعات دورية لتقييم التزام دول العالم بالاتفاقية. (الأمم المتحدة، 2012)

كما نشطت أدوار أجهزة دولية لمكافحة تلك الجرائم في إطار الاتفاقية المشار إليها مثل: [مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة]، و[منظمة الشرطة الجنائية الدولية - الإنتربول]، كما ستعرض الورقة.

وقد شاركت [دولة الكويت] مبكرا في الجهود العالمية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، خاصة بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام 2006، والمشاركة في العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى، كذلك الاتفاقيات والمعاهدات العربية والخليجية ذات الصلة المباشرة بمكافحة الجريمة المنظمة. كما قامت الدولة على المستوى المحلي / الوطني باتخاذ العديد من الإجراءات التشريعية والمؤسسية وغيرها للتعامل مع تهديدات أنواع الجريمة المنظمة المختلفة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، كما ستعرض الورقة.

وفى الختام، فإن الورقة تعكس اهتمام المخطط (ممثلا بإدارة استشراف المستقبل)، بمتابعة مفاهيم [الجريمة المنظمة] وأنواعها، وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودور دولة الكويت في التعامل معها.

تتكون الورقة من ثلاثة أجزاء، يلقي الجزء الأول الضوء على المفاهيم والسياق التاريخي والانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة، ويتناول الجزء الثاني بعض الخبرات العالمية والإقليمية (العربية/الخليجية) في التعامل مع الجريمة المنظمة. ويختص الجزء الثالث بتحليل موقف دولة الكويت في التعامل مع الجرائم المنظمة من خلال دورها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية بأنواعها، وكذلك التعامل معها محليا من خلال الإجراءات والمبادرات المختلفة التشريعية والمؤسسية. وغيرها.

أولاً : الجريمة المنظمة: المفاهيم، والسياق التاريخي والانعكاسات السلبية :

تتناول الورقة في هذا الجزء المفاهيم الرئيسية والفرعية للجريمة المنظمة اعتماداً على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بهذا الشأن، كما تعرض للنشأة التاريخية للجريمة المنظمة وتحولها من المستوى الوطني إلى المستوى عبر الوطني أو العالمي. كما تعرض للانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة.

1. المفاهيم المتعلقة بالجريمة المنظمة :

تشير العديد من الكتابات (غطاس، 2012)، (زاهر، 2007)، (أكاديمية نايف، 1999) إلى عدم وجود إجماع على مفهوم الجريمة المنظمة حتى الآن، ويتفق معهم في ذلك الموقع الإلكتروني الرسمي لـ: (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - UNODC)، وهو الأمر الذي يضي على المفهوم بعض الغموض، أو عدم الوضوح حتى الآن.

وسوف تحاول الورقة عدم الخوض كثيراً في تفاوتات التعريفات والمفاهيم للجريمة المنظمة، وسوف تسعى بديلاً عن ذلك إلى: التركيز على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية United Nations Convention against Transnational Organized Crime، والمنظمة الدولية المسؤولة عنها، وهي (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC Office on Drugs and Crime-United Nations). (United Nations

ويلاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر عام 2000 في باليرمو بإيطاليا، ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في عام 2003، لم تعرف الجريمة المنظمة بتعريف محدد وإنما أشارت إلى تعريف: (الجماعة الإجرامية المنظمة-Organized Criminal Group)، حيث عرفت بأنها: (الأمم المتحدة، 2000) (UN&UNODC,2004)

"جماعة منظمة (ذات هيكل تنظيمي)، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية، أو منفعة مادية أخرى".

وتركز الاتفاقية على مفاهيم فرعية هامة مرتبطة بالمفهوم الرئيس، منها صفة الجماعة الإجرامية، وتوصف الجرائم الخطيرة، وتعريف مفهوم عبر الوطنية :

أ. مفهوم الجماعة المنظمة - **Structured Group**: حيث تنص الاتفاقية على أن المقصود بجماعة منظمة: "جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها، أو أن تكون ذات هيكل متطور".

ب. مفهوم الجرائم الخطيرة - **Serious Crime**: حيث تنص الاتفاقية على أن المقصود بالجرائم الخطيرة: "سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد".

ت. مفهوم عبر الوطنية - **Transnational organized crime**: تشير الاتفاقية (المادة رقم 3) إلى أن الجريمة تكون ذات طابع عبر وطني Transnational، إذا توافرت فيها أربعة مقومات أساسية:

- تم ارتكابها في أكثر من دولة واحدة.
- تم ارتكابها في دولة واحدة، ولكن جرى جانب من الإعداد والتخطيط والتوجيه لها في دولة أخرى.
- تم ارتكابها في دولة واحدة، ولكن ضلعت في ارتكابها جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة.
- تم ارتكابها في دولة واحدة، ولكن يترتب عليها أثارا شديدة في دول أخرى.

وبناء على المفاهيم السابقة، فإن أبرز الجرائم المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، هي: (مؤتمرا الأطراف، 2012)

- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.
- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة.
- الجرائم الخطيرة الأخرى Serious، وفقاً للتعريف الوارد في الاتفاقية (وسبقت الإشارة إليه)، بما فيها الأشكال والأبعاد الجديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتشير منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول - INTERPOL)، الى أن [الجرائم الخطيرة الأخرى العابرة للحدود] تتسع لتشمل: جرائم المخدرات، جرائم الأعمال الضنية والثقافية، الإجرام البيئي، الإجرام السيبري (الإنترنت)، الإجرام المالي، الإرهاب، الاتجار

بالسلع غير المشروعة، جرائم متصلة بالمركبات، تحقيقات الفارين، الجرائم الصيدلانية، جرائم الأطفال، الفساد، القرصنة البحرية.

ويشير (زاهر، 2007) الى الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة على النحو التالي :

- التنظيم والبنيان الهيكلي المتدرج.
- الاستمرارية.
- الربحية.
- تقسيم العمل.
- السرية.
- المزج بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.
- استخدام العنف والرشوة.
- اللجوء إلى غسل الأموال.

2. السياق التاريخي لنشأة وتطور الجريمة المنظمة :

تشير دراسة حديثة (خاطر والحويش، 2011) إلى: نشأة الجريمة المنظمة منذ قرون بعيدة، مع نشأة المافيا الإيطالية، ومنظمات المثلث الصينية، والياكوزا اليابانية، وقد بدأت تلك المنظمات عملها على المستوى المحلي (أو الوطني) إلى أن توسع نطاق أعمالها عبر الحدود لتكتسب طابعاً دولياً في أواخر القرن العشرين.

ومع توسع نشاط تلك الأنشطة والتنظيمات الإجرامية عبر الحدود، أصبحت الجريمة المنظمة من أبرز وأخطر المشكلات والتحديات الأمنية على مستوى العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد فاقم من تلك الخطورة تداخل وتفاعل تلك الجرائم مع المتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، ومن أبرزها النمو المتعاظم لأعمال الاقتصادية والتجارية، والتطور المصاحب في وسائل الاتصالات والنقل، والتطور التكنولوجي. وبوجه عام ساهمت العولمة المتزايدة والشاملة للنظم الاقتصادية والمالية والمصرفية، بالإضافة إلى أثر التغيرات والتباينات في قوة سلطة الدولة بين الضعف والانهايار في مناطق متعددة من العالم ساهمت في نمو وتعاظم هذا النوع من الجريمة المنظمة.

3. الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة :

تشير (عبد الحميد، 2005) الى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية أصبحت تمثل أحد الأخطار الأساسية التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين، كما أنها تمثل ذات الخطر الداهم على المستوى الوطني. فهي تمثل خطراً مباشراً على الأمن والسلم الدوليين نتيجة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود.

1/3. آثار الجريمة المنظمة على المستوى الدولي - وعلاقتها بالإرهاب :

تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الدولي خطراً على سيادة الدولة واستقرارها الأمني، نتيجة نشاطات عصابات الجريمة المنظمة التي تنتهك سيادة الدول من خلال أنشطتها غير المشروعة، سواء اعتبرت تلك الدول ممراً لتلك الأنشطة، أو هدفاً رئيساً لها. وهي في كلتا الحالتين تخترق أجهزة هذه الدول ونظمها القانونية والمؤسسية وغيرها بما يسمح بتمرير أنشطتها وحمايتها وتنميتها. (الكردوسي، 2005)

ولامتلاك تلك العصابات قدرات مالية ولوجستية ومادية وتكنولوجية وتنظيمية كبيرة، فإنها أصبحت تمثل تهديداً مباشراً لكيان الدول، وقادرة على اختراق النظم الشرعية، وأن تتحول تلك العصابات لتمثل في حد ذاتها دولة داخل الدولة الوطنية. (الباشا، 2002)

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الجريمة المنظمة سلباً على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. حيث ساهمت العولمة الاقتصادية والتجارية والمالية، والانفتاح الاقتصادي العالمي في ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية، وتلعب أدواراً لصالحها يمكن أن تساهم في تخريب أو تدهور العلاقات بين العديد من دول العالم في اتجاه تحقيق منافعها الإجرامية البحتة. (الباشا، 2002)

من جهة أخرى، وبخصوص العلاقة بين "الإرهاب" وبين "الجريمة المنظمة"، يلاحظ تفاوتاً بين الكتاب بشأن تلك العلاقة، خاصة وأن البعض يرى أن النشاط الإرهابي قد لا يكون هادفاً للربح المادي، وينطلق من خلفيات سياسية أو مذهبية أو أيديولوجية بخلاف الحال في منظمات وعصابات الجريمة المنظمة. إلا أن آخرين يرون العديد من أوجه التشابه بين النشاطين خاصة في الشكل التنظيمي، والتركيز على العنف والتأثير السلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن كلاهما عابر للحدود الوطنية. (بسيوني، 2004)، و(سليمان، 2006)

ويستند البعض في هذا الخصوص الى أن العديد من القرارات الدولية والإقليمية قد حذرت من الترابط بين "الإرهاب" و"الجريمة المنظمة"، ومن بينها قرار مجلس الأمن رقم (1373- لعام 2001)، حيث أشارت فقرته الرابعة الى العلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أن (إعلان القاهرة لمكافحة الإرهاب) الصادر في 4 ديسمبر 2003م، عبر عن القلق العميق من العلاقة الوثيقة بين جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. (سليمان، 2006)

2/3. آثار الجريمة المنظمة على المستوى الوطني:

هناك العديد من الجوانب أو المجالات التي يمكن أن تترك الجريمة المنظمة انعكاسات سلبية عديدة عليها على المستوى الوطني ، نلقي الضوء عليها فيما يلي :

أ. المجال الاقتصادي:

يمكن أن تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالسيطرة على قطاع اقتصادي معين، أو على الاقتصاد بأكمله وذلك نتيجة حيازتها لموارد مالية طائلة. كما يمكن استغلالها لبعض المسؤولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز، ويمكن أن تنشط في مجالات التهرب الضريبي وتشجيع المعاملات المشبوهة. كما يمكن أن تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة، وممارسة الاحتكارات وفرض الكارتلات التجارية التي تعمل خارج الأطر النظامية الشرعية للدولة. وهي في النهاية ممارسات تكبد الإقتصادات الوطنية خسائر طائلة وتضر بالأفراد، والمنظمات الاقتصادية العامة والخاصة على السواء. (الكردوسي، 2005)

ويشير (البشري، 2007) نقلا عن البنك الدولي، أن الاستثمار في الدول التي ينتشر فيها الفساد يكون أكثر تكلفة بمقدار 20% مقارنة مع الاستثمار في الدول غير الفاسدة. ويضيف، أن الدول التي تحارب الفساد وتعزز من احترام سيادة القانون يمكن أن يزيد دخلها القومي بنسبة 40%.

ب. المجال السياسي:

تتعدد الأشكال التي تساهم فيها الجريمة المنظمة في إفساد وتشويه الحياة والممارسة السياسية في العديد من دول العالم. حيث يمكن لعصابات الجريمة المنظمة السيطرة على العملية السياسية وإفسادها بالرشوة والابتزاز للمسؤولين وأصحاب القرار السياسي، واختراق الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، والإدارات المحلية والإقليمية. كذلك التأثير في

القرارات السياسية وتوظيفها بما يحقق مصالح تلك العصابات، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى فقدان الثقة في الحياة السياسية، وتشويه العملية الديمقراطية، وتعميق الانقسام والتناحر والاستقطاب السياسي بين فئات وطوائف وهيئات المجتمع. (عبد الحميد، 2006)

ويؤكد (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) على الحقائق السابقة بالإشارة إلى أن الجرائم المنظمة فضلا عن كونها تهديدا عالميا، إلا أن آثارها المحلية قد تكون أكثر وضوحا بما يمكن أن تؤدي إليه هذه الأنشطة الإجرامية من زعزعة استقرار البلدان، والحد من المساعدات الإنمائية في بعض المناطق، وزيادة الفساد، والابتزاز والكسب غير المشروع والعنف. (مركز انباء الأمم المتحدة، 2012)

ت. المجال الاجتماعي:

تشير العديد من الكتابات (اباه، 2002)، و(الكردوسي، 2005) الى أن الجريمة المنظمة لها تأثيرات اجتماعية بالغة الخطورة. فهي يمكن أن تكون المسئول الأول عن تفشي الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة، وتدهور القيم الأخلاقية وتأثيرات ذلك على الأسر. بخلاف ما تسببه أنشطة بعينها من الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لأدمية الإنسان وكرامته، وتفشي للأمراض.

أيضا، تساهم عصابات الجريمة المنظمة في إشاعة الخوف ونزع الشعور بالأمن والأمان في المجتمع لاعتمادها القتل والتنكيل والتهديد منهجا لإعمالها الإجرامية، وبما يقوض حتى شرعية وعمل المؤسسات المسؤولة عن العدالة والقانون والأمن.

كما تؤدي (تجارة المخدرات) إلى تدمير المجتمعات وتفكيك الأسر، وإلحاق أضرار الأذى بفئات الشباب وصغار السن في كافة مجتمعات العالم. ويقدر (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) في عام 2012 أن 2,4 مليون شخص يقعون ضحية للمخدرات كل عام. (مركز انباء الأمم المتحدة، 2012)

وبخلاف التأثيرات الاجتماعية الفادحة لانتشار المخدرات، فإن لها أيضا تكلفة اقتصادية لا تقل فداحة، حيث يقدر تقرير حديث (مكتب الأمم المتحدة ..، 2012) أن تغطية تكاليف العلاج من المخدرات عالميا تتطلب 200-250 مليار دولار أمريكي، كما أن التكاليف المترتبة على الجرائم المتصلة بالمخدرات في إنكلترا وويلز، على سبيل المثال، تعادل 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : الأوضاع والخبرات العالمية والعربية بخصوص الجريمة المنظمة :

يعرض التقرير فيما يلي للوضع العالمي الإجمالي بخصوص الجريمة المنظمة، ثم يعرض الموقف العالمي لبعض أبرز أنواع تلك الجرائم وعلى رأسها: الإتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، غسل الأموال، كما يعرض لبعض الخبرات العالمية والعربية فيما يتعلق بالتعامل مع تلك الجرائم.

1. الأوضاع العالمية للجريمة المنظمة ودور الأمم المتحدة :

نعرض فيما يلي لنظرة شاملة عن أوضاع الجريمة المنظمة في العالم، ثم نعرض دور الأجهزة الدولية الرئيسية المعنية بمواجهتها على المستوى العالمي.

1/1. نظرة عامة ونوعية على الأوضاع العالمية للجريمة المنظمة :

كما سبقت الإشارة، تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود أحد التحديات الهامة التي تواجه كافة دول العالم، ويجسم (مكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات - UNODC) خطورة الجريمة المنظمة العابرة في نشرة حديثة (مركز انباء الأمم المتحدة، 2012)، تشير إلى أن عائدات الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والتزوير وتجارة الأسلحة غير المشروعة وتهريب المهاجرين، وغيرها تقدر بنحو 870 مليار دولار سنويا. ويشير المكتب الى أن الرقم المذكور يمثل ستة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية لدول العالم، وحوالي 1.5% من مجموع الناتج القومي الإجمالي العالمي، و7% من صادرات العالم. ويضيف المدير التنفيذي للمكتب: "وقف هذا التهديد العابر للحدود يمثل واحدا من أكبر التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي".

بخلاف الصورة الإجمالية السابقة، يتناول التقرير فيما يلي موقف بعض أنواع الجريمة المنظمة الهامة في العالم، وتشمل: تجارة المخدرات، الإتجار في البشر، غسل الأموال الجرائم الإلكترونية، والجرائم البيئية.

1/1/1. الاتجار بالمخدرات - Drug Trafficking:

وفقاً لتصنيف مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فإن الإتجار بالمخدرات هو التجارة العالمية غير المشروعة التي تنطوي على زراعة وتصنيع وتوزيع وبيع المواد التي تخضع لقوانين حظر المخدرات. ويشير المكتب في نشرة حديثة (مركز أبناء الأمم المتحدة، 2012) إلى أن (تجارة المخدرات) هي الأكثر ربحاً بالنسبة للمجرمين حيث تبلغ عائداتها 320 مليار دولار سنوياً كما يدر الاتجار بالبشر نحو 32 مليار دولار بينما تبلغ أرباح تهريب المهاجرين 7 مليار دولار سنوياً.

ويشير أحدث التقارير العالمية في هذا الخصوص (مكتب الأمم المتحدة ، الاتجار بالمخدرات ..، 2012) إلى بعض الحقائق الهامة:

- ثبات معدل تناول المخدرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، حتى عام 2010 وذلك عند مستوى يتراوح بين 3.4% - 6.6%.
- تصدر القنب والمنشطات الأمفيتامينية قائمة المخدرات الأوسع انتشاراً عالمياً، كما يوضح الجدول رقم (1). كما يشير التقرير إلى أن إنتاج الأفيون عاد إلى معدلات مماثلة لمعدلاته في عام 2009. وظل معدل الانتشار السنوي العالمي لكل من الكوكايين والمواد الأفيونية (الأفيون والهيريون) ثابتاً عند نسبة تراوحت بين 0.3 و 0.4 في المائة و 0.3 و 0.5 في المائة، على التوالي، من السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة. (جدول رقم 1)
- ارتباط تناول المخدرات بانتشار العديد من الأمراض الفتاكة، خاصة في صفوف المتعاطين عن طريق الحقن، ومنها: (الإيدز بنسبة 20%، التهاب الكبد C بنسبة 46.7%، و التهاب الكبد B بنسبة 14.6%). وهو الأمر الذي يرتب بدوره أعباءاً وتكاليف باهظة على النظم الصحية الوطنية.
- قدرة تجار وموردي المخدرات على التكيف، بما لذلك من آثار مستقبلية سلبية.

جدول رقم (1) "الانتشار السنوي لمتعاطي المخدرات غير المشروعة وعددهم عالمياً عام 2010"

العدد (بالآلاف)		الانتشار (بالنسبة المئوية/%)		بيان
الأعلى	الأدنى	العليا	الدنيا	
224.490	119.420	5.0	2.6	الغبن
36.120	26.380	0.8	0.6	شبابه الأفيون
20.990	12.980	0.5	0.3	المواد الأفيونية
19.510	13.200	0.4	0.3	الكوكايين
52.540	14.340	1.2	0.3	المنشطات الأفيونية
28.120	10.480	0.6	0.2	الإكستاسي
300.000	153.000	6.6	3.4	أي مخدرات غير مشروعة

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. خلاصة وافية: التقرير العالمي عن المخدرات 2012، فيينا، 2012.

2/1/1. الاتجار بالبشر – Human Trafficking:

يشير التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإتجار بالبشر (الخارجية الأمريكية، 2012)، إلى أن "الاتجار بالأشخاص" وتعبير "الاتجار بالبشر" كمصطلحات تشير إلى أنشطة تشمل: تجنيد أو إيواء، أو نقل، أو تزويد، أو الحصول على شخص آخر لإرغامه على العمل قسراً أو لمزاولة تجارة الجنس، وذلك من خلال استخدام القوة. كما تصنف بالاسترقاق الإجمالي، أو الممارسات المشابهة للعبودية والعمل القسري.

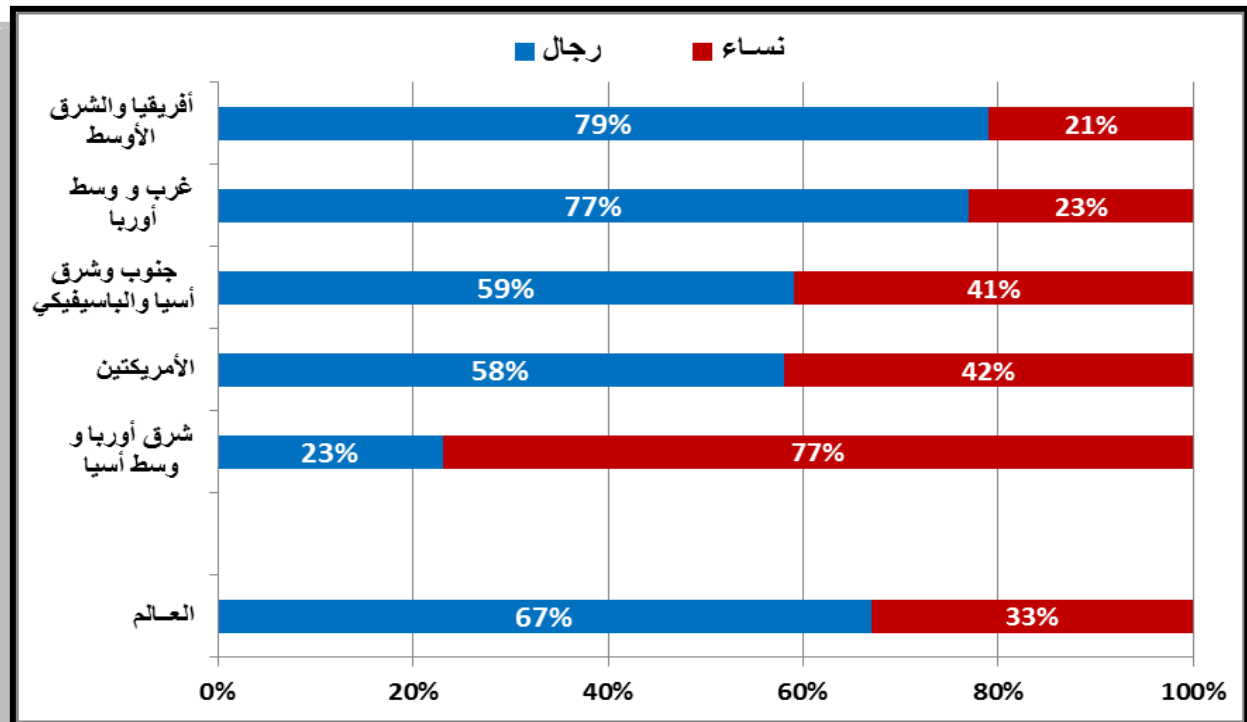
ويشير المكتب في نشرة حديثة (مركز انباء الأمم المتحدة، 2012) إلى أن الاتجار بالبشر يدر نحو 32 مليار دولار، سنوياً بينما تبلغ أرباح تهريب المهاجرين 7 مليارات دولار سنوياً. كما يشير التقرير الأخير للمكتب (مكتب الأمم المتحدة،...الاتجار بالأشخاص، 2012) إلى بعض الحقائق الهامة:

- جرائم الاتجار بالبشر تغطي معظم دول العالم: حيث يؤكد التقرير على عالمية هذه الجريمة والتي تتعرض لها كل دول العالم تقريباً، ويشير إلى أن تلك الجرائم بين عامي 2007-2010 شملت ضحايا من 136 جنسية في 118 دولة عبر العالم.

- النساء والأطفال يمثلن الجانب الأكبر من ضحايا الاتجار في البشر: فبين عامي 2007-2010 شكلت النساء بين 55-60% من إجمالي الضحايا، والرجال نسبة 18-20%، والفتيات نسبة 15-20%، والفتيان نسبة 8-10%. ويستخلص التقرير أن الأطفال (فتيان وفتيات) مثلن حوالي 27% من الضحايا لنفس الفترة.
- ضحايا الاتجار بالبشر داخل الدولة الواحدة نسبة لا يستهان بها: حيث يشير التقرير إلى أن ضحايا الاتجار بالبشر على المستوى المحلي بالدولة الواحدة يمثلون حوالي 27% من إجمالي عدد ضحايا الاتجار بالبشر عالميا بين عامي 2007-2010.
- الرجال يتصدرون المدانين في جرائم الاتجار بالبشر: حيث يشير التقرير، والشكل رقم (1) إلى أن الرجال المدانين في تلك الجرائم بين عامي 2007-2010 يشكلون نسبة 67% من إجمالي المدانين مقابل 33% للنساء. وفي المقابل، يوضح الشكل أن النساء يشكلن النسبة الأكبر من المدانين في (شرق أوروبا ووسط آسيا) بنسبة تصل إلى 77% مقابل 23% للرجال المدانين لنفس الفترة.

شكل رقم (1)

”توزيع الأفراد المدانين في جرائم الاتجار بالبشر حسب الجنس والمناطق 2007-2010“



المصدر: (وبتصرف) - مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص 2012-2012 خلاصة وافية. فيينا: المكتب .. 2012

3/1/1 : غسيل الأموال – Money Laundering :

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وعبر الوطنية (مادة رقم6) جريمة غسل الأموال على أنها "تحويل الممتلكات أو نقلها، مع العلم بأنها عائدات جرائم، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تأتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلة، وإخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها عائدات جرائم".

ويقدر (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة المنظمة- UNODC) حجم الأموال التي يتم غسلها عالميا بمبلغ يتراوح بين(800 مليون- 2 تريليون دولار أمريكي) سنويا، ويحذر المكتب أن المنظمات الإرهابية تعتمد على الأموال التي يتم غسلها (الأموال القذرة- Dirty Money) كوسيلة هامة لتمويل أنشطتها الإرهابية. كما يقدر المكتب أن حوالي 70% من الأرباح غير الشرعية للجريمة المنظمة يتم غسلها من خلال النظم المالية في العالم. (UNOCD,2012)

ويصنف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (US,2012) حول غسيل الأموال دول العالم (190 دولة) في ثلاث مجموعات: مصدر قلق أساسي، ومصدر قلق، ودول تحت المراقبة.

وقد تصدرت (أفغانستان) دول المجموعة الأولى التي ضمت أيضا: العراق، لبنان والإمارات وتركيا وإيران، كما ضمت معظم الدول الاقتصادية الكبرى في العالم مثل: الهند، الصين، وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وكندا واليابان، والولايات المتحدة نفسها. وتأتي [دولة الكويت] ضمن دول المجموعة الثانية (مصدر قلق)، وتضم نفس المجموعة: السعودية، قطر، مصر، المغرب واليمن وسوريا.

4/1/1: الجرائم الإلكترونية/ جرائم الإنترنت – Cyber Crime :

تغطي الجرائم الإلكترونية أو جرائم الإنترنت مجموعة واسعة من الجرائم كما تشير دراسة لشركة سمنتيك / نورتون (Symantec, 2012) من بينها: جرائم الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، جرائم القرصنة الإلكترونية بما فيها القرصنة المالية على بطاقات الائتمان، جرائم التزوير والاحتيال والنصب الإلكتروني، المضايقات الإلكترونية وجرائم اختراق الهواتف المحمولة.

ويشير تقرير شركة سيمنتيك (Symantec, 2012)، ودراسة حديثة لباحث عربي (غيطاس،2012) إلى حقائق هامة بخصوص جرائم الإنترنت أو جرائم المعلوماتية:

- **تكلفة مالية باهظة وضحايا أكثر لجرائم الإنترنت:** وتقدرها (شركة سمنتك) في تقريرها عام 2012 بحوالي 110 مليار دولار (في مسح يغطي 24 دولة فقط بينها السعودية ودولة الإمارات العربية)، وقد وصل ضحاياها المتأثرين الى 556 مليون فرد. كما يقدر (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة) عوائد هذا النوع من الجرائم سنويا بحوالي مليار دولار. (UNOCD,2012)
- ويشير (غيطاس،2012) الى أن التكلفة النقدية المباشرة لهذه الجرائم والمتمثلة في الأموال المسروقة ونفقات التعافي من آثار الهجمات تقدر بحوالي 114 مليار دولار عام 2011. وهو رقم يفوق، حسب تقديره، السوق السوداء لمخدرات الماريجوانا والكوكايين والهيروين مجتمعين، وأعلى من الإنفاق السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة "اليونيسيف" بحوالي 100 ضعف، وتعادل ما تم انفاقه خلال 90 عاماً على مكافحة الملايا.
- **المعدلات السريعة لارتكاب جرائم الإنترنت:** يرى تقرير(Symantec,2012) أن عدد المتأثرين بالجرائم الإلكترونية عالميا يصل الى 556 مليون شخص سنويا، بمعدل 1.5 مليون ضحية يوميا.
- **التغير في أشكال جرائم الإنترنت:** وهى من الحقائق الهامة التي يركز عليها تقرير (Symantec,2012)، حيث يشير الى تصاعد تلك الجرائم في شبكات ومنصات التواصل الاجتماعي، وأيضا في الهواتف المحمولة.

5/1/1: الجرائم البيئية – Environmental Crime

يشير (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة) الى خطورة الجرائم الجرائم البيئية والاستغلال البيئي، حيث تدر تجارة بيع الأخشاب 3.5 مليار دولار سنويا في جنوب شرق آسيا فقط، بينما تدر تجارة العاج من الأفيال ووحيد القرن وأجزاء من النمر من آسيا وأفريقيا حوالى 75 مليون دولار. (مركز انباء الأمم المتحدة،2012)

وبخلاف الجهود العالمية العديدة لمواجهة تلك الجرائم البيئية، فإن [منظمة الشرطة الجنائية الدولية -الإنتربول]، تبذل جهودا هامة من خلال مبادرات ومشروعات متعلقة بحماية الحيوانات المهددة والحياة النباتية. ومن هذه المشروعات: مشروع حماية النمر (يغطي 13 دولة)، مكافحة الجرائم ضد الأفيال وحيوان وحيد القرن، حماية الغابات، وجرائم البيئة البحرية، وجرائم التلوث وغيرها. (INTERPOL,2012)

2/1. دور منظمات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة الجريمة المنظمة :

1/2/1. دور مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة - UNODC :

يعتبر المكتب أحد المنظمات الدولية الرائدة في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة الدولية، وقد تأسس عام 1997 ومقره (فيينا)، وله 21 مكتبا ميدانيا وإقليميا تغطي نشاطاتها أكثر من 150 دولة من دول العالم. وتتركز أنشطة المكتب في ثلاثة محاور: (حسب الموقع الإلكتروني للمكتب - 2012)

- أعمال البحث والتحليل: لتعزيز المعرفة بقضايا المخدرات والجريمة
- وضع المعايير: لمساعدة الدول في التصديق على المعاهدات الدولية وتنفيذها، ووضع تشريعات وطنية داعمة لتنفيذ تلك المعاهدات.
- مشاريع التعاون التقني الميداني: بهدف مساعدة الدول في مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب.

2/2/1. دور منظمة الشرطة الجنائية الدولية - (INTERPOL) - International Police :

تعتبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية International Criminal Police Organization أكبر منظمة شرطية في العالم بعضوية 190 دولة، وقد تأسست عام 1923، وأعيد تنظيمها عام 1946، ثم اتخذت اسمها الحالي عام 1956، ومقرها (ليون - فرنسا) ولها 7 مكاتب إقليمية، ومكتبي تمثيل في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، ومقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل .

وتهدف، حسب موقعها الإلكتروني، الى تمكين الشرطة عبر العالم للعمل المشترك لتحويل العالم الى مكان أفضل أمانا، وتوفير قدرات تقنية للدعم الفني والعملياتي للشرطة في كافة أنحاء العالم لمواجهة تحديات الجريم في القرن 21. وفي مجال مكافحتها للجريمة المنظمة قامت المنظمة في يناير من عام 1990 بإنشاء مجموعة متخصصة (مجموعة الإجرام المنظم)، وتقوم هذه المجموعة بتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات الخاصة بالتنظيمات الإجرامية.

☒ الرؤية : تعاون وتكامل الشرطة عبر العالم نحو عالم أكثر أمانا.

☒ الرسالة : منع ومحاربة الجريمة من خلال تعاون شرطي دولي أفضل.

وقد أشار تقرير المنظمة الأخير عن عام 2011 (انتربول، 2012)، إلى مساهمة المنظمة مع أجهزة الشرطة عبر العالم في القاء القبض على 61 متهما هاربا مطلوبين للعدالة في جرائم قتل، وتهريب مخدرات وغسيل أموال والإساءة للأطفال، وإغلاق الآلاف من المواقع الإلكترونية التي تباع أدوية مقلدة أو غير شرعية. كما أشار التقرير الى إطلاق المنظمة

لـ: 3 مشروعات جديدة للدعم الاستراتيجي: مشروع ضد التهديدات الإشعاعية، ومشروع الجرائم البيئية، ومشروع القرصنة البحرية. كما أطلقت المنظمة برنامجا عشريا بالتعاون مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لتعزيز السلامة والنزاهة في المجال الرياضي.

2. خبرات عالمية في التعامل مع الجريمة المنظمة :

في ضوء التحدي والتهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة للاستقرار الإقتصادي والسياسي والإنساني العالمي، فإن من الأهمية بمكان مراجعة بعض الخبرات العالمية في التعامل مع تلك الجرائم التي تهدد كافة دول العالم الغنية والنامية والفقيرة. (جدول رقم 2)

جدول رقم (2) "خبرات لبعض دول العالم في التعامل مع الجريمة المنظمة"

الدولة	خبرات ومبادرات للتعامل مع الجريمة المنظمة
الولايات المتحدة الأمريكية	<ul style="list-style-type: none"> - تمثل الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا للولايات المتحدة، وتؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي، والصحة والسلامة العامة والأمن الوطني. - تتفاقم خطورة الجريمة المنظمة مع تغير شكل وطبيعة الأنشطة الإجرامية (نماذج إجرامية أكثر شبكية، تدويل العمليات الإجرامية، والاستخدام الإجرامي المكثف للتكنولوجيا)، وهو الأمر الذي يلقي تحديات إضافية على الأجهزة الأمريكية المعنية، ويزيد من صعوبة رصد وملاحقة تلك الأنشطة قانونيا. - غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بصورة كبيرة من توجهات محاربة الإرهاب، والأنشطة ذات الصلة في الولايات المتحدة الأمريكية. - لخطورة الموقف، أصدرت إدارة أوباما في يوليو عام 2011 (استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود). ويتطلب نجاح الاستراتيجية تنسيقا أكبر بين الأجهزة الفيدرالية المعنية، حتى لو تطلب الأمر تدخل (الكونجرس) لفرض وتعميق هذا التنسيق. - تصدر (وزارة الخارجية الأمريكية) تقارير سنوية هامة حول أوضاع العديد من أنواع الجريمة المنظمة في العالم مثل: مكافحة الاتجار في البشر، مكافحة المخدرات وغسيل الأموال والمواد الكيماوية والجرائم المالية، والإرهاب. (راجع قائمة المصادر)
كندا	<ul style="list-style-type: none"> - كلف [مجلس العموم الكندي] في عام 2009 (اللجنة الدائمة للعدل وحقوق الإنسان) في المجلس بدراسة حالة الجريمة المنظمة في الدولة، ورفع توصيات وخلصات بشأنها الى المجلس. - يشير تقرير اللجنة، الذي صدر عام 2012، الى أن الجريمة المنظمة تمثل (تهديدا استراتيجيا) للمؤسسات والمجتمع والاقتصاد والأفراد ونوعية الحياة في كندا، ومن الضروري تكاتف كافة الجهات المعنية للتعامل مع ذلك التهديد (جهات تشريعية وتنفيذية وقضائية ومدنية). - كما يوضح التقرير: أن تجارة المخدرات تستحوذ على 57% من السوق الإجرامي في كندا، تليها الجرائم المالية 11%، في حين يتوزع 32% من السوق على أنشطة إجرامية متنوعة منها: السرقة، الإتجار في البشر، الجنس، السلع والخدمات غير المشروعة، الكحول والتبغ. (حسب الموقف عام 2011) - ساهمت وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا بأكثر من 6 مليون يورو لدعم مكافحة مجالات الإجرام التي يتعامل معها الإنترنت خاصة: الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار في البشر.

<p>- قامت العصابات الإجرامية بتنوع كبير في أنشطتها الإجرامية، بدءا من توزيع الكوكايين في الولايات المتحدة الى إنتاج المواد الأمفيتامينية، الى الإتجار في البشر والأنشطة غير الشرعية الأخرى.</p> <p>- قامت العصابات المكسيكية الكبرى بتأسيس قواعد خارجية لها في جواتيمالا ودول وسط أمريكا الأخرى، حيث ارتبطت بالعديد من الأنشطة الإجرامية المتميزة بالعنف الشديد. كما تمددت الى منطقة الكاريبي لاتخاذها ممر عبور الى الأسواق الأمريكية والأوروبية.</p> <p>- جاءت الإجراءات السابقة نتيجة انتهاج الحكومة المكسيكية سياسة قمعية شديدة في الحرب على المخدرات الأمر الذي رفع تكلفة التجارة بها وتكلفة توزيعها الى حد كبير في البلاد.</p>	<h2>المكسيك</h2>
<p>- لمواجهة تغلغل (عصابات الجريمة المنظمة) من جنوب شرق آسيا وأوروبا في المراهات الرياضية عبر الشبكات المشروعة وغير المشروعة، ولواجهة تغلغلها في النشاط الرياضي بوجه عام، أصبحت [إيطاليا] أول دولة عضو في [الإنتربول] يؤيد رسميا مبادرة الإنتربول والإتحاد الدولي لكرة القدم [الفيفا] لمكافحة التلاعب في نتائج مباريات كرة القدم غير المشروعة، في أكتوبر 2011. (حسب موقع الإنتربول)</p>	<h2>إيطاليا</h2>
<p>- لمواجهة التجارة غير المشروعة في السلع والمنتجات المقلدة من جانب شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتوزيعها في أرجاء العالم دون اكرتات بصحة المستهلكين وسلامتهم قام [المكتب المركزي للتحقيقات في الهند] بالتعاون مع (الإنتربول) بعقد ندوة (في نوفمبر 2012) للتدريب وتدعيم القدرات شارك فيها حوالي 90 موظفا من الشرطة والجمارك والنيابة العامة من جميع أرجاء الهند، فضلا عن ممثلين لبنگلاديش وبوتان وسريلانكا ونيبال.</p> <p>- ركزت الندوة على استراتيجيات إنفاذ القانون، والشراكات مع القطاع الخاص، وحماية العلامات التجارية على الصعيد العالمي، ومواجهة ازدياد التجارة الإلكترونية غير المشروعة، والآليات القانونية الفعالة، والمبادرات والعمليات الناجحة، والتوعية بالنتائج السلبية الناجمة عن التجارة غير المشروعة على النطاق العالمي. كذلك العمل على كشف وتفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة العاملة في هذا الخصوص. ودعم التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص، حيث تضررت شركات كثيرة من التجارة غير المشروعة، مثل: شركات إنتاج المواد الكيميائية الزراعية، والحواشيب، والأحذية والملابس، والأفلام والتسجيلات المرئية، والتبغ، ومنتجات العناية بالبشرة. (حسب موقع الإنتربول)</p>	<h2>الهند</h2>

المصدر :

-House of Commons-Canada. The state of organized crime –Report of the Standing Committee on justice and Human Rights. Ottawa. House of Commons.March.2012.

-الإنتربول (نشرة إعلامية). سنة تاريخية جديدة يشهدها الإنتربول -2012.

-Bjelopera,Jerom and Finklea,Kristin. Organized Crime: An evolving challenge for U.S law enforcement .USA: Congressional Research Services.2012.

-OECD.Transnational organized crime and fragile states.France.OECD.2012.

3. خبرات عربية / خليجية في التعامل مع الجريمة المنظمة:

قبل الانتقال إلى عرض خبرات بعض الدول (والتي يعرضها الجدول رقم 3)، من الأهمية الإشارة إلى أن هناك العديد من التطورات ذات الصلة بالجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود بوجه عام تتم على المستوى الجماعي العربي أو الخليجي، ومن أحدث التطورات في هذا الخصوص :

- توقيع وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماع مشترك في ديسمبر 2010 على خمس اتفاقيات ذات صلة بالجريمة المنظمة (جامعة الدول ...، 2010)، وتشمل:
 - أ. الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
 - ب. الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - ت. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
 - ث. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
 - ج. الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- تأسيس جامعة الدول العربية لـ: (وحدة تنسيق مكافحة الإتجار في البشر)، وذلك تنفيذاً لقرار وزراء العدل العرب رقم 879 في 2012/2/5 (وفق موقع الجامعة الإلكتروني- قائمة المصادر). وينص القرار على قيام الوحدة بمهمة إعداد تقرير سنوي عن جهود الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، ليتم إرساله لاحقاً إلى الجهات المختصة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.
- توقيع وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي على: (الاتفاقية الأمنية بين دول الخليج)، في الاجتماع الوزاري رقم 31 لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الذي عقد بالرياض في 13 نوفمبر 2012. وقد تم إقرار الاتفاقية الأمنية من جانب المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في قمته الثالثة والثلاثين بالبحرين في ديسمبر 2012.

جدول رقم (3) " خبرات عربية / خليجية على المستوى الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة"

الدولة	مبادرات تشريعية ومؤسسية لمكافحة الجريمة المنظمة
مصر	<p>- تشريعات ذات صلة: قانون رقم 2010/64 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والقانون رقم 2002/80 المعدل بالقانون رقم 2008/181 لغسل الأموال.</p> <p>- آليات مؤسسية: تشكيل مجلس الوزراء عام 2007 (لجنة وطنية تنسيقية) لمكافحة الاتجار في البشر. وتأسيس (وحدة متخصصة لمناهضة الاتجار في الأطفال) عام 2007 بالمجلس القومي للأمم و الطفولة. كما تأسست (وحدة مكافحة غسل الأموال) كوحدة مستقلة ذات طابع خاص بالبنك المركزي بقرار جمهوري (2002/164) كوحدة تحريات معنية بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p>
الأردن	<p>- تشريعات ذات صلة مثل: قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2007/46)، والقانون رقم 2006/62 الخاص بهيئة مكافحة الفساد. وقانون جرائم أنظمة المعلومات عام 2010.</p> <p>- آليات مؤسسية: تشكيل (لجنة وطنية)، بالإضافة إلى (وحدة) ملحقة بالبنك المركزي لتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال.</p>
ليبيا	<p>- حيث تمثل الجريمة المنظمة والإرهابية تهديدا فعليا لتحول الدولة نحو الديمقراطية، تنفذ [ليبيا] بالتعاون مع (الإنتربول) وبتمويل من الإتحاد الأوروبي مشروعاً طموحاً (مشروع ريلينك) لإعادة بناء قدرات الدولة في مجال التحقيقات. وتحسين قدراتها في مجال التصدي للمجموعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة. (بدأ تنفيذ المشروع في سبتمبر 2012)</p>
السعودية	<p>- تشريعات ذات صلة: إصدار نظام مكافحة غسل الأموال (مرسوم ملكي 2003/39)، ونظام الأسلحة والذخيرة لعام 1981 ولائحته التنفيذية. ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية عام 2007.</p> <p>- آليات مؤسسية: إنشاء (وحدات لمكافحة غسل الأموال) في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، والبنوك المحلية. وإنشاء (وحدة التحريات المالية) في وزارة الداخلية للتعامل مع قضايا تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.</p>
قطر	<p>- تشريعات ذات صلة: قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2010/4)، وقانون لمكافحة الإرهاب (2004/3)</p> <p>- آليات مؤسسية: تأسيس (المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار في البشر) كمؤسسة نفع عام بقرار حرم أمير الدولة (2008/1)، وإنشاء (اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية) بقرار أميري رقم 2007/84.</p>

<p>الإمارات</p>	<p>- تشريعات ذات صلة: قانون اتحادي في شأن مكافحة الاتجار في البشر (2006/51)، وقانون اتحادي (2004/1) بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، والقانون (2002/4) بشأن تجريم غسل الأموال. وقانون اتحادي (2012/5) في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.</p> <p>- آليات مؤسسية: إنشاء مكتب شبه اقليمي للأمم المتحدة معني بالمخدرات والجريمة المنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي عام 2011. وإنشاء (اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر) بقرار مجلس الوزراء عام 2007. وإنشاء (وحدة الاستعلامات المالية) في المصرف المركزي لمتابعة انتهاكات جرائم غسل الأموال.</p>
<p>مملكة البحرين</p>	<p>- تشريعات ذات صلة: المرسوم الأميري رقم 4 لسنة 2001 المعدل بالقانون رقم (2006/54) بشأن مكافحة غسل الأموال، والقانون رقم 2008/1 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. والقانون رقم (2006/58) بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.</p> <p>- آليات مؤسسية : تأسيس (وحدة منفذة) في مجال تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال بقرار وزير الداخلية (2002/18) ، وتم تعديله بالقرار (2007/8) لتصبح الوحدة مسؤولة عن مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى (تمويل الإرهاب) أيضا.</p>
<p>سلطنة عمان</p>	<p>- تشريعات ذات صلة : مرسوم سلطاني (2002/34) بإصدار قانون غسل الأموال، ومرسوم سلطاني (2007/8) بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، ومرسوم (1999/17) بقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مرسوم سلطاني (1990/36) للأسلحة والذخائر، ومرسوم سلطاني (2011/112) بإصدار قانون حماية المال العام ومنع تضارب المصالح. وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (مرسوم سلطاني رقم (2011/12).</p> <p>- آليات مؤسسية: تأسيس (لجنة وطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال)، وتأسيس (وحدة التحريات المالية) في شرطة عمان السلطانية (المرسوم 2010/97) لتلقى البلاغات ومتابعة جرائم غسل الأموال بالتعاون مع مؤسسات السلطنة المعنية.</p>

المصدر : مواقع الكترونية ذات صلة : هيئة تنظيم مركز قطر للمال ، وحدة مكافحة غسل الأموال بالأردن، وزارة الداخلية السعودية، وغيرها (المصادر)، بالإضافة الى:

- الأمم المتحدة(المكتب المعني بالمخدرات والجريمة). دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن :نيويورك: الأمم المتحدة. 2009.

- الإنترنتبول .مشروع ريلينك- إعادة بناء قدرات ليبيا في مجال التحقيقات.فرنسا.الإنترنتبول.2012.

ثالثاً : دولة الكويت والجريمة المنظمة :

نعرض للموقف الكويتي من الجريمة المنظمة على مستويين، يتناول الأول موقف دولة الكويت من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالجريمة المنظمة، ويتناول الثاني إجراءات دولة الكويت على المستوى المحلي للتعامل مع الجريمة المنظمة.

1. موقف دولة الكويت من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالجريمة المنظمة :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن دولة الكويت قد قامت بالتصديق في 12 مايو 2006م على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المرتبطين بها الخاصين بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وتم إيداع وثائق تصديق الحكومة الكويتية لدى سكرتير عام المنظمة الدولية. وقد شاركت [دولة الكويت] في أعمال الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي عقد في (فيينا) في أكتوبر عام 2012.

كما شاركت دولة الكويت في العديد من الجهود الدولية والإقليمية ذات الصلة بالجرائم المنظمة على اختلاف أنواعها، ويعرض الجدول التالي رقم 4 لبعض أبرز تلك الجهود.

جدول رقم (4) "بيان لموقف دولة الكويت من الالتزامات الدولية الخاصة بالجريمة المنظمة"

نوع الجريمة	موقف دولة الكويت من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة
المخدرات	- انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا لعام 1988م)، بموجب القانون رقم (25) لسنة 2000م. - انضمام دولة الكويت إلى [الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية] عام 1994.
الاتجار في البشر	- تصديق دولة الكويت في 12 مايو 2006م على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المرتبطين بها وهما: • بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. • بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

<p>- انضمام دولة الكويت الى [مجموعة العمل المالي- FATF]، منذ عام 1990 والتي وضعت (التوصيات الأربعين-40) للمجموعة بشأن مكافحة غسل الأموال و(التوصيات التسع-9) بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، والتي استقرت ك معايير دولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح في العالم (بموافقة 180 دولة أعضاء المجموعة).</p> <p>- انضمام دولة الكويت كعضو مؤسس إلى: [مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - MENAFATF] في البحرين في نوفمبر عام 2004. وتتولى متابعة التزام الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>- قامت المجموعة بعمل تقرير التقييم الدوري الأخير حول مدى التزام (دولة الكويت) بالمعايير الأربعين، والمعايير التسعة الأخرى في مايو 2011.</p>	<p>غسل الأموال (وتمويل الإرهاب)</p>
<p>- انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية إنشاء (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) بالقانون رقم 2 لسنة 1998.</p>	<p>الجرائم الإلكترونية</p>
<p>- توقيع دولة الكويت على اتفاقيات دولية ذات صلة، منها: [اتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع الفطرية الحيوانية والنباتية - سايتس / CITES]، التوقيع عام 1973، والتصديق في 2002/8/12. والتوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992، والموافقة على النظام الأساسي للاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية (قانون رقم 10 لسنة 1986)، وانضمام الدولة إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (قانون رقم 25 لسنة 1992)، والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (مرسوم 1994/255)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (مرسوم 1997/134).</p> <p>- على المستوى الخليجي: الموافقة على اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي(مرسوم 2002/312).</p>	<p>الجرائم البيئية</p>
<p>- توقيع دولة الكويت على [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد] في عام 2003، وصادقت عليها عام 2006 بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006.</p>	<p>الفساد</p>
<p>- توقيع ومصادقة الدولة على 12 اتفاقية عالمية في مجال مكافحة الإرهاب بينها: جرائم على الطائرات، الدبلوماسيين، الرهائن، الطيران المدني، الملاحة البحرية، المنصات الثابتة، تخريب الطائرات وقمع الهجمات الإرهابية وحماية المواد النووية.</p> <p>- التوقيع على اتفاقيات إقليمية لكنها لاتزال محل دراسة ولم يصادق عليها، وتشمل: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي 1999، واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب 2004.</p>	<p>الإرهاب</p>

المصدر: مواقع إلكترونية متعددة منها موقع وزارة الداخلية الكويتية، الهيئة العامة للبيئة، وغيرها، بالإضافة إلى :

- الأمم المتحدة(المكتب المعنى بالمخدرات والجريمة) . دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن :نيويورك : الأمم المتحدة . 2009.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (أمانة استشراف المستقبل والمتابعة) .رصد وتحليل بعض الاتجاهات والتطورات السياسية العالمية والإقليمية وانعكاساتها على دولة الكويت.(غير منشورة) .مارس 2011.
- بهيجة البهبهاني .المحميات الطبيعية في دولة الكويت . مجلة بيتنا حياتنا .(العدد رقم 2 -أبريل 2010).
- مجموعة العمل المالي . المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح-توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) . فرنسا : مجموعة العمل المالي ومنظمة التعاون FTAF الإقتصادي والتنمية OECD. 2012 .

2. الإجراءات والمبادرات المحلية ذات الصلة بالجريمة المنظمة في دولة الكويت :

بخلاف مشاركة دولة الكويت في الجهود الدولية والإقليمية ذات الصلة بالجريمة المنظمة، والتي عرضنا لها سابقاً، فإن الدولة قد اتخذت أيضاً العديد من الإجراءات التشريعية والمؤسسية والمبادرات على المستوى الوطني أو المحلي ذات صلة بالجريمة المنظمة، والتي يعرض لأبرزها الجدول التالي:

جدول رقم (5) "بيان جهود دولة الكويت على المستوى المحلي للتعامل مع الجريمة المنظمة"

نوع الجريمة	إجراءات وآليات التعامل في دولة الكويت
المخدرات	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار القانون رقم 74 لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها. - من المبادرات الهامة: تأسيس [اللجنة الوطنية للوقاية من المخدرات]، وتدشين موقع خاص للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية للتواصل مع الجمهور بخصوص مخاطر المخدرات، وتفعيل الدور الوقائي للوزارة بالتعاون مع المجتمع بشأنها.
الاتجار في البشر	<ul style="list-style-type: none"> - لا يوجد قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر في دولة الكويت. ويكتفي، حتى الآن، بالمواد ذات الصلة في قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 التي تعالج بعض صور الإجمام في الاتجار في البشر. بالإضافة إلى قانون العمل بالقطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010. - هناك مواد في الدستور الكويتي (29-31) تنص على سواسية الناس في الكرامة الإنسانية ولدى القانون في الحقوق والواجبات. وعدم جواز القبض على إنسان أو تقييد حريته أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة. - تتضمن خطة التنمية 2013/2012 مشروعاً لـ: (وضع آليات للحفاظ على حقوق العمالة الوافدة). ويهدف المشروع إلى حفظ حقوقها والحد من الإجمام بها. - بالتنسيق بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية تم إعداد (مركز إيواء مؤقت) جديد يتسع لحوالي 700 شخص تتوافر فيه الاحتياجات الاجتماعية والطبية والقانونية .
غسل الأموال	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار القانون رقم (35) لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الأموال، والذي يتوافق مع نصوص تجريم غسيل الأموال الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. - إصدار وزير المالية القرار الوزاري رقم (17) لسنة 2002، في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وعمليات تمويل الإرهاب والذي قرر إنشاء [لجنة وطنية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب] برئاسة وكيل وزارة المالية، وتقوم هذه اللجنة برسم الاستراتيجيات والسياسات العامة للدول في مكافحة جريمة غسيل الأموال وإعداد مشاريع القوانين اللازمة لهذا الغرض. - إنشاء [وحدة التحريات المالية الكويتية] في البنك المركزي، لاستلام البلاغات عن عمليات غسيل الأموال في النيابة العامة وعمل التحريات اللازمة لتلك البلاغات. - أقر مجلس الوزراء الكويتي في يناير 2013 مشروع قانون بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأحاله سمو الأمير إلى مجلس الأمة وقد كلف مجلس الأمة (لجنة الشؤون التشريعية والقانونية) بمناقشة مشروع القانون في 5 فبراير 2013

الجرائم الإلكترونية

- لا يوجد في دولة الكويت قانون خاص بالجرائم والقرصنة الإلكترونية، مثلما هو الحال في السعودية ودولة الإمارات وسلطنة عمان والأردن. (جدول رقم 3)
- إصدار القانون رقم 64 لسنة 1999 في شأن حقوق الملكية الفكرية. (يشمل مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها-مادة رقم 1). والقانون المذكور تحت التعديل حاليا كأحد المتطلبات التشريعية للخطة الإنمائية متوسطة الأجل.
- تتضمن الخطة الإنمائية 2011/2010-2014/2013 أيضا متطلباً تشريعياً بإصدار [قانون للتجارة والمعاملات الإلكترونية]، متضمناً قانون التوقيع الإلكتروني، ولم يصدر التشريع حتى الآن.

الجرائم البيئية

- تشريعات متعددة ذات صلة أبرزها: مرسوم بقانون رقم 62 لسنة 1980 في شأن حماية البيئة والذي ألغي بصدر القانون رقم 21 لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة. قانون رقم 12 لسنة 1964 بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة، قانون رقم 19 لسنة 1973 بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية، قانون رقم 131 لسنة 1977 بشأن تنظيم استخدام الأشعة المؤينة والوقاية من مخاطرها.
- يعطى القانون رقم 21 لسنة 1995 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة (صفة الضبطية القضائية) لموظفي الهيئة في التعامل مع (الجرائم والتجاوزات البيئية)، وإثبات المخالفات وتحرير المحاضر وأخذ العينات، وغيرها (مادة رقم 11). كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة وقف العمل بمنشأة أو نشاط، أو منع استخدام أي أداة أو مادة منعا كلياً أو جزئياً إذا ترتب عليها تلوث للبيئة (مادة رقم -10).
- تتضمن الخطة الإنمائية 2011/2010-2014/2013 متطلباً تشريعياً بإصدار [قانون شامل للبيئة]، ولم يصدر حتى الآن.

الفساد

- إصدار مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

الإرهاب

- لا يوجد قانون شامل لمكافحة الإرهاب في دولة الكويت، ويتم التعامل مع الجرائم ذات الصلة وفق القوانين السارية وعلى الأخص: قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، قانون جرائم أمن الدولة رقم 31 لسنة 1970، قانون جرائم المفرقات رقم 35 لسنة 1985، قانون الأسلحة والذخائر رقم 13 لسنة 1991. والقانون رقم 6 لسنة 1994 بشأن الجرائم المتعلقة بسلامة الطائرات والملاحة الجوية.
- أقر مجلس الوزراء الكويتي في يناير 2013 مشروع قانون بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأحاله سمو الأمير إلى مجلس الأمة وقد كلف مجلس الأمة (لجنة الشؤون التشريعية والقانونية) بمناقشة مشروع القانون في 5 فبراير 2013

المصدر: مواقع الكترونية متعددة منها: البنك المركزي ووزارة الداخلية الكويتية، بالإضافة إلى:

- الأمم المتحدة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة). دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن: نيويورك: الأمم المتحدة. 2009.

قائمة المصادر

أولاً : مصادر عربية :

1. كتب :

- الأمم المتحدة. مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الدورة السادسة). فيينا : الأمم المتحدة. 2012.
- جلين جيروم وآخرين. حالة مستقبل العالم 2011 (ملخص تنفيذي). الولايات المتحدة الأمريكية : مشروع الألفية : 2011.
- الأمم المتحدة (الجمعية العامة- الدورة الخامسة والخمسون). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. نيويورك : الأمم المتحدة. 2000.
- أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. الجريمة المنظمة : التعريف والأنماط والاتجاهات. الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 1999.
- نسرين عبدالحميد : الجريمة المنظمة عبر الوطنية. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي. 2006
- عادل الكردوسي. التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني. مصر : مكتبة الآداب. 2005
- عبدالفتاح سليمان. مكافحة غسيل الأموال. مصر : دار الكتب القانونية. 2006.
- فائزة الباشا. الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. القاهرة : دار النهضة العربية. 2002
- محمود شريف بسيوني. الجريمة المنظمة عبر الوطنية. القاهرة : دار الشروق. 2004.
- محمد البشرى. الفساد والجريمة المنظمة. الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2007.
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. التقرير العالمي عن المخدرات 2012 - خلاصة وافية. فيينا : المكتب. 2012.
- وزارة الخارجية الأمريكية. تقرير الاتجار بالأشخاص. الولايات المتحدة الأمريكية : وزارة الخارجية. يونيو 2012.
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص 2012- خلاصة وافية. فيينا : المكتب. 2012.
- جمال غيطاس. قضايا الأمن المعلوماتي والجرائم الإلكترونية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. 2012
- الإنترنتبول. التقرير السنوي لعام 2011. ليون : الإنترنتبول. 2012 .

- الأمم المتحدة(المكتب المعنى بالمخدرات والجريمة). دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن : نيويورك : الأمم المتحدة. 2009.
- الإنترنتبول. مشروع ريلينك- إعادة بناء قدرات ليبيا في مجال التحقيقات . فرنسا . الإنترنتبول. 2012.
- مجموعة العمل المالي. المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح - توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف). فرنسا : مجموعة العمل المالي FATF، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD . 2012 .
- الإنترنتبول (نشرة إعلامية) .سنة تاريخية جديدة يشهدها الإنترنتبول -2012.ليون : الإنترنتبول. 2012 .

2. دوريات ومصادر متفرقة أخرى :

- مركز أنباء الأمم المتحدة. حملة جديدة للأمم المتحدة تسلط الضوء على التكاليف الباهظة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. نيويورك : يوليو 2012.
- اسكندر غطاس. الجريمة المنظمة : خصائصها وأركانها. بحث مقدم إلى مؤتمر الجريمة المنظمة وصداها على السياسة الجنائية. أبو ظبي : يونيو 2012.
- أحمد زاهر. الجريمة المنظمة : ماهيتها، خصائصها، أركانها. بحث مقدم الى الندوة العلمية حول العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم : مصر : جامعة نايف للعلوم الأمنية . 2007.
- مايا خاطر وياسر الحويش. الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها. (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27 - العدد الثالث). 2011.
- جامعة الدول العربية. قرارات الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب. القاهرة : جامعة الدول العربية. ديسمبر 2010.
- بهيجة البهبهاني. المحميات الطبيعية في دولة الكويت. مجلة بيئتنا حياتنا. (العدد رقم 2). أبريل 2010.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (أمانة استشراف المستقبل والمتابعة). رصد وتحليل بعض الاتجاهات والتطورات السياسية العالمية والإقليمية وانعكاساتها على دولة الكويت. (غير منشورة). مارس 2011.

ثانيا : مصادر أجنبية :

- UN and UNODC. United Nations convention against transnational crime and the protocols Thereto. New york:UN.2004.
- UNODC. Transnational Organized Crime-The globalized illegal economy. Vienna : UNODC 2012.
- Symantec Corporation . 2012 Norton cybercrime report .USA: Symantec Corporation.2012
- US Department of State. International Narcotics Control Strategy Report-Money laundering and financial crimes.USA: Department of State. 2012.

- INTERPOL. Environmental Crime-Fact Sheet. France: INTERPOL.2012.
- OECD.Transnational organized crime and fragile states.France.OECD.2012.
- House of Commons-Canada.The state of organized crime –Report of the Standing Committee on justice and Human Rights.Ottawa: House of Commons.March.2012.
- Bjelopera,Jerom and Finklea,Kristin .Organized Crime: An evolving Challenge for U.S law enforcement .USA :Congressional Research Services.2012.

ثالثا : مواقع إلكترونية ذات صلة :

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - UNODC - www.unodc.org
- منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) - www.interpol.int
- وزارة الخارجية الأمريكية - www.stste.org
- مشروع الألفية - www.millennium-project.org
- جامعة الدول العربية - www.lasportal.org
- مركز أنباء الأمم المتحدة - www.un.org
- هيئة تنظيم مركز قطر للمال - www.qfcra.com
- المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار في البشر - www.qfcht.org
- اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر (الإمارات) - www.nccht.gov.ae
- هيئة تقنية المعلومات (سلطنة عمان) - www.ita.gov.om
- وحدة مكافحة غسل الاموال (الأردن) - www.amlu.gov.jo
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض) - www.nauss.edu.sa
- وزارة الداخلية الكويتية - www.moi.gov.kw
- موقع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات (الكويت) - www.moi.gov.kw
- أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية - www.moi.gov.kw
- الهيئة العامة للبيئة - www.epe.org.kw